بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد النبي

قال الشيخ الامام العالم العلامة منحة المحققين قاضي الجماعة بمراكش سيدي
ابو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني رحمه الله تعالى الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين والرضى عن اله واصحابه وعن التابعين
لهم في سلوك منهاج المتقين اما بعد فهذا تقييد قصدت فيه بعون الله تعالى وقو
فيه الى تيسير بعض ما ينبغي تبيينه من حل ما عسى ان يستصعبه الطالب من الفاظ
شرح العقيدة الصغرى للامام ابي عبد الله سيدي محمد بن يوسف السنوسي نفعنا
الله بعلومه وتوضيح ما ينبغي توضيحه من متن العقيدة وتقييد ما يهتم بتقييده
من مطلقها واشارة الى نكتة تتعلق بالفن وتعين في تحصيل المقصود مما حرره
ارباب الفن من اشياخي رحمهم الله او غيرهم وذلك لما رايته من اعتناء طلبة بها
بنا هذا بفهمها وانتفاعهم بها في اقطارنا ببركة مولفه رحمه الله وحسن نيته
مع سؤال بعض الافاضل الخيار النجباء من اهل مراكش حرسها الله حين استقراره
بتلك الديار لما كان يسمعه مني حفظه الله في الدار بين جيران اهلها بها من ابداء
شيء من ذلك والحاجة على بعض استقراره بسوس الاقصى في شان ما ذكر وبان
ان اسعاف رغبته واجب والشرعة الى تحصيل مطلوبه متحتم بعد ان كنت اترد
في ذلك خوفا مما تذكر به الامارة او تدسه من دسائس الغرارة فقلت
مستعينا بالله من شرها وشر الشيطان والهوى ومستعينا بالله في تحصيل مرغوبه
وبعد اللطف فيه رضاه ورزقني واياه سلامة الاعراض وحسن النية في القول والعمل
انه سميع مجيب ابتدأ الشيخ رحمه الله العقيدة بالحمد اما اقتداء بكتاب الله
واما امتثالا لقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو
اجذم او اقطع الحديث بلفظه وكانت الجملة اسمية لدلالتها على الدوام والثبات
بخلاف الفعلية او اتباعا للفظ الحديث سيما على رواية الحكاية قوله في الشرح
في تعريف الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود الخ اقول جعله الثناء جنسا للتعريف المكرر
انما يتم معه التعريف ان اريد به مطلق الحمد لا الحمد المكرر كما قيل اذ يلزم
عليه كون التعريف غير جامع لجميع افراد الحمد اذ لا يتناول ما اذا حمد مرة
واحدة فقط قوله بالكلام يتعلق به وباؤه للالة قوله واما باء بجميل صفاته فهي
محتملة التعلق بالكلام لما فيه من حروف الفعل والمعنى عليه هو ان الحمد ثناء
الحامد على المحمود بتكلمه بجميل صفات المحمود اي ذكره لها ويحتمل

ان يكون

٢

ان يكون في الاشتمال من الكلام اي الحمد هو الثناء بالكلام من حيث ان الثناء يذكر
من صفات المحمود الجميل ويحتمل ان يكون متعلقة بمقدر على انه حال من الثناء اي ال
الحمد هو الثناء كائنا بذكر الجميل لا مطلقا وهذا والذي قبله يبنيان على ان الثناء
يستعمل في الخير والشر وهو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من اثنيتم عليه بخير
وجبت له ومن اثنيتم عليه الحديث اي واما الثناء الا بالجميل وليس بجميل بل ضده
ويحتمل ان يكون للسببية ويكون المعنى هو الثناء على المحمود بسبب جميل صفاته
ويكون الجميل على هذا ايضا محمودا عليه وهو اقرب الاحتمالات لمطابقته لما قاله
في حد الشكر فتدبره ويحتمل باء بالجميل بمعنى على وتكون بمعنى لام المحمود اي الثناء
على المحمود من حيث قيام الجميل به وهو المطابق لما في المطول حيث قال الحمد
الثناء باللسان على الجميل قوله والفرق بين هذا وبين غيره ان الجميل على هذا محمود عليه
لا به بخلاف الاول ولم يتعرض للمحمود به على هذا الحد لدلالة الثناء عليه ولم يقيد الجميل
بالاختياري وان قيده غيره به لما يلزم عليه من خروج الثناء على الصفة القديمة
لان استنادها الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها وهو الجاري
على ما للزمخشري من حد الحمد ولهذا ابطل عنده محققي اللؤلؤة على صفا
بها ولا يقال الحمد تيها والله تعالى اعلم قوله مراده بجميل صفاته ما يصدق عليه
انه جميل سواء كان واحدا او اكثر والا لزم خروج الثناء بذكر بعض الصفات
الجميلة او على بعضها فيفسد التعريف قوله والمراد ايضا من الصفات التنزيهية
وغيرها من السلوب كالثناء على الله بتنزهه عن الحدوث مثلا وعلى زيد بنفي
البخل عنه وقوله سواء كانت الخ هو مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما في قوله
تعالى الى كلمة سواء ويكون خبرا كما في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذ
رهم وهو هنا خبر والفعل بعده في تاويل المصدر ويجوز مبتدأ والخبر
كونه من باب الاحسان او من باب الكمال ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح والجملة اما
ان تكون استينافا او حالا بلا واو وقوله كانت من باب الاحسان او من باب الكمال
المختص بالمحمود هو عبارة صاحب المطول بقوله سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل
الفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية
والمراد بالتعدي هاهنا التعلق بالغير هكذا فسرهما بعض من حشا على المطول
وتعلق بعضهم من كلام صاحب القاموس ان الفواضل هي العطايا الجسمية فهو
اخص من تفسير المحشي والفواضل من باب الاحسان والفضائل هي من باب الكمال

وخص المصنف الفضايل باسم الكمال وان كانت الفواضل كذلك لان الفواضل كمال
باعتبار التعلق بالغير بخلاف الفضايل فانها ذاتية لا بالغير وما بالذات اقوى
مما بالغير فافهم سر ذلك وقوله المختص بالمحمود يرجع اليهما من جهة المعنى
فهو من باب الحذف من الاوايل لدلالة الاواخر عليه ان الاختصاص معتبر في البابين
معا اذ لو لم يختص بالمحمود لما كان حمدا او قول وجدت في بعض الحواشي تفسير
الاختصاص بمعنى عدم التعدية للغير كالعلم والقدرة بخلاف الانعام والاحسان
فانهما يتعديان والله اعلم قلت وكان بعض اشياخي في غالب ظني يقول هنا
ان الاختصاص لا يشترط بل اما الاختصاص واما قلة وجود الوصف في الافراد
اما لو شاع الوصف في الناس فلا يكون به او عليه حمد افاد الشيخ رحمه الله
كقولك لفلان عينان او نحو ذلك وقوله كشجاعته هي ملكة نفسانية توجب
اقتحام الشدايد وقد تطلق على اثار الملكة كالخوض في المهالك والاقدام
على المعارك هكذا قيل واذا تقرر هذا علمت ان ما كان يحكيه بعض اشياخي
رحمه الله عن بعض اشياخه مما معناه ان الشجاعة بمعنى تصبر الانسان
لاقتحام الشدايد وغليان الدم وجريانه في المرء لا ينبغي رده الى القديم
لاستحالتها عليه هو حق واما تاويلها بمعنى القدرة فقال فيه حاكيا ايضا
ان بنينا على ان اسماءه تعالى توقيفية فكذلك وان بنينا على انها ليست توقيفية
فيرد الى القديم … هذا معنى كلامه رحمه الله قلت وفيه نظر لانه
يتوهم معنى غير لايق به فيمتنع والله اعلم وقوله وانما قلنا الثنا الخ اعلم
ان المدح اربعة اقسام حمد ازلي … وهما حمده لنفسه وحمد البعض
… وحمد ازلي حادث وهما حمد الله تعالى وحمد البعض … ولما كان
… لا يتناول الا القسم الاخير … الثنا باللسان اعرض عنه
المصنف رحمه الله الى ما ذكر لان ما ذكره … التعريف القسمين الا
لا بالذات
… ان يكون … القديم ايضا فان قلت هل يفهم من كلامه هذا
جميع … امل
الاعتراض عليهم بفساد تعريفهم من جهة انه لا يشمل افراد المحدود
قلت لا لان … الحادث … المصنف التعريف له وللقديم
فان قلت سلمنا ان تعريفهم للحادث لكن الحادث منه لساني ومنه نفسي
لقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وتعريفهم غير شامل للنفسي فيكون
غير جامع قلت لعل مثل ما وقع في الاية من قبيل المجاز عندهم فلا يعترض

به على التعريف

به على التعريف والله اعلم ان قلت فما الذي يقتضيه كلام المولف في الحادث الا
النفساني قلت مقتضاه انه حمد عنده لشمول الكلام له وللقديم ومعنى قوله
مقتضاه
ليشمل الحمد القديم والحادث اي بقسميه من اللساني والنفساني وقوله في تعريف
الشكر هو الثنا باللسان او بغيره من القلب الخ صريح في ان الثنا لا يختص باللسان
لانه الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا وهذا الذي نسبه بعضهم بل قال انه
المفهوم من الصحاح والكشاف وغيرهما من الكتب خلافا لمن زعم انه لا يكون
الا باللسان والثنا به هو بالنطق وبالقلب اي اعتقاد ومحبة وبالاركان عملا
وخدمة وقوله على المنعم بسبب ما اسدى الخ انما قال بسبب ما اسدى ليتمحض
التعريف للشكر اذ لو اقتصر على قوله المنعم لتوهم شمول التعريف في الثناء
الذي يكون على المنعم لا من حيث انه منعم ولا بسبب الانعام بل لاجل كمال قام
بالمنعم مثلا فافهمه ويدل هذا الكلام على ان ثنا غير المنعم عليه لاجل
انعام المشكور على غيره ليس من الشكر لقوله ما اسدى الى الشاكر
والاطلاق يسعه الحد بن بخلافه حيث قال الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
بسبب الانعام وقال بعض من حشا على كلامه لم يقيد الانعام بكونه على
الشاكر لعدم ثبوته كما صرح به البعض نعم عبارة صاحب الصحاح محتملة
ونصه الشكر الثنا على المحسن بما اولاه من المعروف اذ يحتمل المعنى تناول
على المحسن او الثنا كان منك او من غيرك فان قلت لاي شيء عرف الشكر وبين
نسبته من الحمد مع انه لم يذكره في المتن قلت اما تعريفه له فلدفع ما
يتوهم من ترادفهما لاجتماعهما في بعض الصور واما بيان نسبته بالعموم
من وجه فيحتمل ان يكون تنبيها على عدم ارتضايه لما قاله الجوهري من ان الحمد
ارتضايه لما
اعم من الشكر وظاهره مطلقا وقال فيه وبين الحمد عموم وخصوص
من وجه والا تنبيها على ان ما ذكر نتيجة ما تقدم من التعريفين وبيانه ان
الحمد اعم من جهة المتعلق اي الاحسان وغيره بخلاف الشكر فانه لا يكون
الا متعلقا بالاحسان واما من جهة المورد فالشكر اعم لكونه يكون بالكلام
وغيره بخلاف الحمد فانه لا يكون الا بالكلام وهذا البيان ربما يوجد في بعض
النسخ وكان ينقدح لنا انه كثرة اذ خلته ثم اعلم انه قد ورد على تعريف
الحمد المتقدم لزوم الدور فيه وبيانه ان تعقل المعرف المشتق من الحمد

مسبوق بتعقل الحمد وتعقل التعريف باجزائه التي من جملتها المحمود سابق على
تعقل الحمد والدور محال وحصول معرفة المعرف الموقوف على المحال محال هذا تقريره
وكان بعض اشياخي يحكي في الجواب عنه عن الزركشي ان الدور غير لازم وان الجهة منفكة
قائلا عنه ان الحمد موقوف على المحمود من جهة اخذه في تعريفه المعرف معرفته والمحمود
لا يتوقف على الحمد من هذه الجهة وانما يتوقف عليه من جهة الاشتقاق منه قلت
وهو ضعيف فان الاشتقاق مرجعه الى اللفظ والكلام في مدلول المحمود والحمد ومن
الواضح ان تعقل مدلول المحمود لا يمكن بدون تعقل مدلول الحمد والحمد يتوقف في معر
فته على تعريفه واجزائه والصواب عدم ذكر المحمود في حد الحمد كما ان الصواب
في تعريف الشكر عدم ذكر الشاكر للزوم ما ذكر ويمكن ان يجاب عنه بان الدور
لا يلزم من جهة ان حقيقة الحمد تفهم بدونه اعني المحمود اذ لو قال المصنف هو
الثناء بجميل الصفات لفهمت حقيقة الحمد والحاصل ان لفظ المحمود مستغنى
عنه لكن يلزم الحشو في التعريف بذكره وخطبه سهل ولا يرد الدور وبتاويله
بمستحق الحمد كما قيل ولا بتاويله بمن شانه ان يحمد لان من لم يعقل الحمد لا يعقل
استحقاقه وكذا من يعقله لا يعقل من شانه الحمد فتامله منصفا نعم يمكن ان يدفع
الدور على ما قاله القرافي ان المقصود من الحمد نسبته الى المحمود لمن هو عارف
بالحمد وهو ان المقصود نسبة لفظ الحمد الى حقيقة الحمد وفيه نظر ويرد
ايضا على تعريف الشيخ رحمه الله ما اورده الشيخ ابن زكري على الشيوخ اذا
جمعوا بين العلم القديم والحادث في حد واحد مع انهما حقيقتان مختلفتان
بالقدم والحدوث والمثلان لا يختلفان فيما يجب وكذا نقول في جمع الشيخ للحمد
القديم والحادث في حد واحد ويرد ايضا على تعريفه ما يكون من الثناء تهكما
لشمول التعريف له وليس حمدا ولذا قيد سعد الدين رحمه الله الثناء في تعريف ال
حمد بكونه على قصد التعظيم تحرزا من دخوله في التعريف واجيب بان قول
الشيخ بجميل صفاته يخرجه وهو حسن لان التهكم لا يثني بسببه الجميل ولا عليه
والله اعلم ويرد ايضا على قوله بجميل صفاته انه شامل للجميل في الواقع كالثناء
بالعلم والزهد ونحو ذلك وللجميل غير المثني وحده او مع غيره كالثناء ذلك
بالقتل او بالغصب والنهب ونحوه فالتعريف ايضا ليس بمانع لشموله الا خبر
لانه ليس بجميل في نفس الامر وقد يجاب عنه بالتزام انه حمد في اللغة وجميل

وان لم يكن كذلك

وان لم يكن كذلك في الشرع والمقصود تبيين الحمد لغة بحيث يشمل الجميل في نفس الامر
وغيره والله اعلم **تنبيه** اعلم ان تعريف المؤلف للحمد استعمال اللفظ الواحد في حقيقته
ومجازه والمشترك في معنييه وذلك ان الكلام في قولنا الثناء بالكلام ثناء او كما ذكر
الحمد القديم والحادث فان بنينا على ان الكلام حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي كما هو احد
او قولي اهل السنة او بالعكس كما هو قول المعتزلة فالثناء والصادر انما يكون بارادة المعنا
الحقيقي والمجازي بلفظ الكلام وان بنينا على ان لفظ الكلام مشترك بينهما فالثناء انما
يكون بارادة المعنيين معا وهو واضح هذا ما يتعلق بالحمد **واما** الشكر فيرد على تعريفه
من ادخال لفظة الشاكر فيه ما يرد على الحمد من ادخال لفظة المحمود فيه كما نبهت
عليه هناك **تنبيه** كان من حق المصنف رحمه الله اذ عرف الحمد تعريفا يشمل قديمه
وحادثه ان يعرف الشكر بما يشمل قديمه وحادثه ايضا لوروده بما يدل على ان الشكر يكون
منه سبحانه ولان من اسمائه تعالى الشكور وان كان معناه في حق الحادث مخالفا لمعناه في حق
القديم **فان قلت** هل المصنف بري ذلك من المجاز **قلت** ان ثبت كونه مجازا انبني على ايمة اللغة
وذلك والا فالاصل في الاطلاق الحقيقة انظر ما يكون من الثناء باللسان او بغيره في مقابلة كلمة
طيبة يتكلم بها في شان المثني يثني عليه لاجلها او في مقابلة شجاعة شجع في نيل
منة او دفع مضرة هل هي من قبيل الشكر فيحتاج الى ما يدخله او لا فلا يحتاج اليه **قال**
في العقيدة والصلاة والسلام على رسول الله اقول الجملة وان كانت بلفظ الخبر فالمراد بها
الانشاء كجملة الحمد المعطوف عليها اذ المقصود انشاء مضمونها من الثناء على الله تعالى
والصلاة والسلام على نبيه كما لا يخفى ثم قوله على رسول الله اوقع الظاهر موقع المضمر لزيا
دة تعظيم امر الرسول صلى الله عليه وسلم باضافته الى الاسم الصريح **وقال** على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقل على نبيه لان الوصف بالرسالة اشرف والتنبيه على المقصود في العقيدة
اثبات الرسالة التي هي اخص من النبوءة **فان قلت** لاي شيء لم يقل اللهم صل على رسول الله
كما ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة عليه **قلت** لمناسبة جملة الصلاة
لجملة الحمد المعطوف عليها **فان قلت** المناسبة لا شك في حصولها بما ذكرته لكن
تلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة **قلت** الامر كما ذكرته لكن ذلك اللفظ المروي لا يتعين
بدليل العلماء والمحدثين في كتبهم على غير ذلك اللفظ كقولهم قال صلى الله عليه وسلم وغالب على ظني
ان بعض من شرح البرهانية نقل الاجماع على جواز ذلك **وقوله** رضي الله عنه في تفسير
الصلاة من الله على رسوله صلى الله عليه وسلم زيادة تكرمة وانعام يعني ان الصلاة المطلوبة لا

واستبعده بان قال ان اراد شيخنا بالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم
فيها وليس احد الامرين من ذلك وان اراد بالبين الاقرب والاجلى فمسلم قلت الظاهر ان ال
اللزوم في الجميع على السواء بدليل ان الشيخ تصدى لبيان الملازمة فيهما او عندي ان سر ال
التعبير بيوجب في صفات الذات هو ان الشيخ اولا و يجمع معاني هذه العقايد كلها
والعقايد منها الواجبات ومنها الجايزات ومنها المستحيلات فحيث كانت العقيدة
من قبيل الواجب عبر عنها بيوجب تنبيها على وجوبه وعلى ان ضده مستحيل وحيث يكون من قبيل
الجايز يعبر بيوجد غير مقيد بالوجوب والله اعلم فان قلت اليس ان عقيدة الوجود توخذ
من الكلمة المشرفة من اداة النفي بين الا والموجود او في الوجود الا الله فيوخذ من الاستثنا
من الضمير الذي في الخبر انه موجود فما الموجب الى اخذه من الاستغنا. قلت الماخوذ
من الاستثنا. مطلق الوجود والماخوذ من الاستغنا. وجوبه قوله والمخالفة للحو
ادث الخ جعل فيما تقدم التنزه عن الاغراض في الافعال من المخالفة وهنا افرده بالذكر
فيما بعده فانظر ذلك قوله والقيام بالنفس بحث فيه بان كون القيام بالنفس من
الاستغنا. ماخوذ يلزم عليه اخذ الشي. من نفسه لانه الاستغنا. عن المحل والمخصص
واجاب عنه الشيخ المجود رحمه الله بان الاستغنا الذي فسر به القيام بالنفس خاص
والاستغنا الاول عام وقد عرفت ان الاخص داخل تحت الاعم و وهو جواب حسن وقد
اورد شيخنا رحمه الله سيدي الحسن بن محمد الدرعي رحمه الله و نفعنا به هذا البحث
وذكر انه اجيب عنه بان القيام بالنفس سلبي اي سلب افتقاره تعالى الى المحل والمخصص
والاستغنا. ثبوتي الا انه مساو له والمساوي للشي. يستلزمه فليس من استلزام ال
الشي. لنفسه ولا حجة للمعترض في تفسير السنوسي وغيره القيام بالنفس بالاستغنا
اذ ذلك التفسير ليس على سبيل الحقيقة وانما هو تفسير الشي. بمساويه هو قلت د
قوله الاستغنا. ثبوتي ليس له عليه دليل بل الظاهر انه سلبي لانه نفي احتياج الى كذا
فاذا قيل استغنى عنه فمعناه تنزه عنه اي لم يحتج له تعالى ان الحق ان الملزوم الاستغنا.
المطلق واللازم وجوب الاستغنى عن المحل والمخصص والذي افاد رحمه الله اما استغناؤه
الخ فهو يوجب الخ ومعناه يقتضي وجوب العقايد فهو من استلزام وجوب الشي.
لوجوب

لوجوب اخص منه لا لنفسه كما في السوال قوله والتنزه عن النقايص اقول مراده بالنقايص
جمع نقيصة وهي الافات من الصمم والعمى والبكم وما في معناها والاشارة لقوله ويدخل في ذلك
تعود على وجوب التنزه لانه وان لم ينفه مصرحا فالكلام يتضمنه لقوله اولا يوجب للجلال
الخ فيه بين معنى الاشارة في الشرح قلت كما يدخل فيما قاله الشيخ يدخل وجوب الادراكات
من ادراك المشمومات والمذوقات والملموسات وادراك اللذائذ والالم على القول بان ادراك
تهما لان اضدادها. افة ونقص وهو عليه محال وعلى القول بعدم الزيادة توخذ مما يوخذ
منه العلم قال في الشرح لما ذكر معنى الالوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز افاد ان يحتمل
الوصف في قوله التي انفرد بها مولانا جل وعز ان يكون للتخصيص ويكون احترازا من الالوهية
بمعنى مطلق العبادة فهي موجودة في المعبودات غير الله و يحتمل ان يكون للايضاح
بجعل الالهة غير الله لبطلانها وقوله يندرج يعني باللزوم والارتباط الذي بين اللازم
والملزوم لان الدلالة بالالتزام كما يصرح به عند شرح قوله اذ لو لم تجب له تعالى الا ول لانه
راد انما يكون في الحقيقة في دلالة العلم على ارادة قوله ان الدليل العقلي على اثباتها
اقول فيه انما قرر الدلالة في رجع النقايص على ان الحجة عقلية لانه لا يتقرر الا ندراج على انها
نقلية وجعله بالدليل العقلي كون اضدادها نقايص مسامحة لانه انما جعله فيما سبق
دليلا على بطلان تالي الشرطية اذ قال اذ لو لم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها وهي نقا
يص قال اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات اقول هذا كما قال في الشرح انه وجه استلزام
استغنا به تعالى لهذه الصفات وقوله لو لم تجب له تعالى هذه الصفات يعني بان كانت جا
يزة في حقه اتصف بها مع ذلك ام لا قوله جاز قلت اليس ان نفي الوجوب اعم من جواز ها
واستحالتها فمن اين لك ان تحمله على ما اذا كانت جايزة قلت حملته على قوله لكان
محتاجا الى المحدث او المحل لان لزوم الحاجة الى المحدث لا يكون في مستحيل الوجود جاز قلت
اذا جاز في حقه القيام بالنفس فمن اين يلزم الحاجة الى المحل قلت اذا جاز في حقه ان يقوم
بنفسه لزم الاحتياج الى المحل بتقدير كونه صفة وذلك ينافي ما ثبت له من الاستغناء
واعهد ذلك في التنزيه عن النقايص والحاصل ان الاستغنا لما ثبت له بدلالة الكلمة
المشرفة فهذه الصفات لا تخلو اما ان تجب اولا تجب وعدم الوجوب لا يصح لانه ينافي

بينه وبين معناه
عدم ما لبطلانها
عليه

الاستغناء لاستلزامه الحاجة الى المحدث او الى المحل او الى من يدفع عنه النقايص وذلك
خلاف ما دلت عليه الكلمة المشرفة هذا تقرير الشيخ لوجه الدلالة على هذه الصفات
ويمكن عندي ان يقرر على وجه اخر وهو ان استغناءه عن كل ما سواه يستلزم الاستغناء
عن خصوص المحدث او المحل او من يدفع عنه النقايص فاستغناؤه عن المحدث يستلزم وجوب
الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث ووجوب قيامه بنفسه بمعنى انه لا يفتقر الى المـ
خصص واستغناؤه عن المحل يستلزم كونه ذاتا لا صفة واستغناؤه عمن يدفع عنه الـ
نقايص يوجب تنزهه عن النقايص بان يكون متصفا بالسمع والبصر والكلام وكلامه
في بقية الشرح ظاهر **قوله** ويوخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض في افعاله واحكامه
اقول قد كنت نبهت على ان هذا المطلب يدخل في وجوب المخالفة **وقوله** في الشرح
وبذلك الاشارة فيه الى عود المصلحة اليه وجه التشبيه بين ذي او ذاك هو في الاحتيا
ج الى ان يتكمل بالمخلوق فيهما ونقل عن الشيخ المجوز ان مثل ذلك في الشاهد ولله المثل
الاعلى رجل له اولاد لا يقدرون على الخدمة فبعث لهم ولو ترك الحرث لحقته المعرة لذلك
فالمنفعة عادت للاولاد والمعرة دفعها عنه ودفع المعرة كمال له وهو حسن وفي
بعض ما فيه من الحواشي ان وجه التشبيه في الاستحالة ولا يخفى هذا لما فيه من التكرار
فان قلت اليس انه قلت انما يعبر بيوخذ اذا اشار الى الفعل ويوجب اذا اراد صفة من
صفات الرب والتنزه عن الاغراض صفة من صفاته تعالى وقد عبر فيه بيوخذ فهذا ينقض
ما ذكرت قلت هو ذو اعتبارين اعني انه يصح اعتبار كونه صفة للفعل بان تفقد الاغراض
في فعله ويصح اعتبار كونه صفة للرب لان التنزه عن الغرض كمال والتالم بتفقد لوصف
الذات عبر عنه بيوخذ وقد ذكره في المقاصد الدينية في ترجمة ما يتعلق بافعاله تعالى
وقوله لو وجب عليه تعالى الخ يعني او وجب تركه **وقوله** لكان جل وعلا مفتقرا الى ذلك الشيء
يعني فعلا او تركا اذ لو وجب عليه الترك لكان كمالا له كيف وهو الغني عن كل ما سواه — فيفتقر اليه
قال واما افتقار كل ما سواه اليه فهو يوجب له تعالى الحيوة اقول قد سمعت وجه التعبير
بيوجب فيما قبله وقدم الحياة هنا على الثلاث بعدها خلاف ما تقدم في العقيدة لانها
شرطها والشرط قبل المشروط وهنا وفيما سبق قدم الثلاث لمزيد التعلق وقال وعموم القدرة الخ

اشارة

اشارة الى ان اللازم عموم الافتقار ووجوب عموم التعلق لهذه الثلاثة اذ لو لم يعم التعلق انتفى
عموم الافتقار **قال** في جهة الدلالة اذ لو انتفى شيء منها لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث
اقول لان انتفاءها يوجب انتفاء التاثير وانتفاء التاثير يوجب انتفاء الاثر وهو الحوادث
لبطلان الفعل على سبيل التعليل والطبع واعلم ان افتقار ما سواه اليه يوجب المعاني اعني الـ
صفات للفعل والمعنوية عند اهل السنة ويوجب المعنوية فقط عند المعتزلة ويمكن تقرير — كل
كلامه ايضا بان يقال افتقار كل ما سواه اليه يوجب افتقار الحوادث اليه وهو يوجب اتصا
فه بتلك الصفات لاستحالة الفعل بدونها فلو انتفت لما امكن ان يوجد شيئا من الحوادث
وفي تقييد شيخنا انه يوجد في بعض النسخ ان يوجد شيء من الحوادث بالبناء للمفعول قال
ولم يرض ذلك شيخنا قائلا لان مقتضى هذه النسخة نفي امكان ايجاد العالم عند نفي شيء
من هذه الصفات وليس الامر كذلك ونازعته في ذلك وقلت له انما ايجادها ممكنا — كان
بالنسبة الى قدرة الله وارادته لا بالنسبة الى قدرة غير الله وارادته بل هي بالنسبة الى ذلك
مستحيلة الوجود **فاجاب** بان الحوادث ممكنة الوجود في نفسها والامكان صفة نفسية
لها يستحيل عروها عنه فاستحالة وجودها بالنسبة الى قدرة غير الله عرضية فلا يخرجها
ذلك عن وصف الامكان وظهر لي ان الصواب معه بعد ان كنت نازعته نزاعا طويلا قلت
ان اراد المعترض ان مقتضى تلك النسخة نفي امكان ايجاد العوالم من الله سبحانه ومن غيره قلنا
لا نسلم ان مقتضاه ما ذكر لان الكلام في الافتقار اليه المقتضي احتياج العوالم اليه ايجادا
او امدادا ومن غيره او ذا كان هذا هو اللازم على انتفاء تلك الصفات عنه نفي امكان ايجاده — او امدادا
هو لها مطلقا وقد ذا هو الدال على هذه النسخة للعلم به اذ هو الله لا غيره وان اراد ان مقتضا
ها نفي امكان ايجاد الله للعوالم سلمنا الاقتضاء ومعنا قوله وليس الامر كذلك اذ اللازم — ومعنا
حينئذ ضرورة اي انتفاء الصفات المقتضيات لايجاد العوالم يوجب نفي امكان الايجاد
اذ لا امكان للمسبب عند انتفاء سببه وان شئت قلت في تقرير ذلك ان الايجاد ابطال العدم
الى الموجود وعند انتفاء ما به الايجاد يستحيل الايجاد ولا يمكن **قال** ويؤخذ منه تعالى الوحدانية
اقول عبر ايضا بيوجب لما تقدم وظاهره دخول الوحدانية باقسامها من وحدانية الذات
اتصالا وانفصالا ووحدانية الصفات ووحدانية الافعال ولكن بيانه للادلة اراد انما يظهر

في وحدانية الذات انفصال الايد ليله لا ينتج دعوى الالز فوله اذ لو كان معه ثان في الوهيته لما افتقر وبي
اليه شيء . لا يقتضي الا نفي الكم المنفصل نعم في معناه نفي ان يكون لقدرة العبد تاثير معنا ان نفي
التعدد في القدرة والارادة كلزوم العجز فيهما واما نفي التركيب في ذاته فانما يدخل في وجوه
المخالفة التي الدلالة عليها من المعنى الاول الذي هو الاستغناء عن كل ما سواه وسيقول ايضا
يوخذ ويوخذ منه ايضا الا تاثير لشيء من الكائنات وفيه يدخل ان يكون العبد مخترعا لافعاله الا نفي
ختيارية فان قلت وحدانية الذات انفصال الماخوذ من نص الكلمة المشرفة فان افعال العبد
لا اله الا الله فقد نفي وجود كل اله غير الله وذلك نفي الاثنينية فما الذي احوج الشيخ ر
رضي الله عنه الى اخذ الوحدانية من افتقار ما سواه اليه تعالى مع ان هذا الاخذ دلالة التزام
ودلالة المطابقة اقوى منها فلا وجه لصنيع المصنف بالنسبة الى الوحدانية قلت الجواب
عن هذا كالجواب عن اخذ الوجود منها وهو ان الذي اخذ بطريق الالتزام وجوب الوحدانية
والماخوذ من كلمة التوحيد بالمطابقة نفي الاله غيره مع احتمال ان يكون واجبا او ان يكون
جائزا وفرق بين اخذ الوحدانية باطلاق وبين اخذها مقيدة بالوجوب فافهمه قال ويوخذ
ايضا منه حدوث العالم باسره اقول هذا تبرع من الشيخ لانه ليس من العقائد بل من ادلتها
التي تبنى عليها وذلك لم يعدها منها اولا وانما ذكرها في دليل الوجود وقوله باسره
كناية عن شمول الحدوث لكل افراد العالم لان الاسر في اللغة هو الحبل الذي يربط به الاسير
فاذا ذهب به فقيل ذهب باسره اي باجمعه قال في الشرح فقد عرفته بالبرهان فيما سبق
ان من ثبت قدمه استحال عدمه اقول مراده بالبرهان برهان البقاء اذ مقتضاه استلزام لو لحقه
القدم للبقاء وان ما ثبت قدمه لو لحقه العدم لكان ممكنا ولو كان ممكنا لكان وجوده عن عدم
وذلك معنى الحدوث لان الحدوث في حق القديم محال لامكانه كذلك فلحوق العدم له محال
فينتج القديم لا يلحقه العدم فهو ايضا لا يسبقه فلو كان العالم قديما لاستغنى عن الاله كيف
والاله يفتقر اليه كل ما سواه بشهادة الكلمة المشرفة قال ويوخذ منه الا تاثير لشيء
من الكائنات في اثر ما اقول الكائنات جمع كائنة وهي الذوات الكائنات ويحتمل ان يكون
جمع الكائن والمراد به ما لا يعقل من الاسباب العادية ولذلك جمعها بالالف والتاء دون
الواو والياء والنون لان فيما تقدم لا اول قوله والا لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز
اقول

ان افتقر شيء منها الخ وبيان لزوم الاستغناء عنه جل وعز ... من تاثير شيء من الكا ... ئنات ان ذلك

اقول اصله والا يكن ذلك اعني عدم تاثير شيء من الكائنات لزم استغناؤه ذلك الاثر
فيستحيل حينئذ ايجاد الباري له لان ايجاد الموجود محال وقد بينه شيخنا رحمه الله بقوله
لاستحالة وجود اثر واحد بين موثرين وفيه نظر لان مقتضى الشرطية فرض تاثير
الكائنات وبعد فرضه الا اثر موجود عن كائن فلا يقال انه بقدرة الاله حتى يقال يستحيل
اثر واحد بين موثرين وانما يقال لا يصح ايجاده كما ذكرنا لاستحالة تحصيل الحاصل قوله
وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه عموما وعلى كل حال اقول عموما منصوب في موضع الحال
وعلى كل حال معطوف عليه فقد يرد ان عموما وكائنا على كل حال او تقول عموما بمعنى عام فان
قلت ما صاحب الحال قلت كل من قوله كل ما سواه ولا يصح ان يكون من الضمير المضاف اليه
سواه لانه لا يصح ان يعمل فيه المضاف نعم يصح ان يكون من ما لان المضاف الذي هو كل يصح الا
ستغناء عنه بالمضاف اليه فان قلت هذا ما وجد من خط المولف ولم يكمل انتهى ما وجد تم
على يد كاتبه المفتقر الى رحمة ربه عبد الله واقل عبيده [redacted] لله ولوالديه ولا...

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد
ان في خلق السموات والارض
لايات لاولي الالباب قال ابن عباس رضي الله
عنه اتفقوا اهل الملة جميعا من اهل الاسلام
ان الله عز وجل خلق الاشياء على غير مثال وابتدعها
من غير اصل ... وما خلق الله ... فكان عرشه
... ثم خلق الكرسي من نور العرش عز وجل ثم خلق اللوح
المحفوظ من درة بيضاء وقلمه من ياقوتة حمراء ثم
خلق القلم من درة خضراء طولها خمسمائة سماء
فقال للقلم اكتب ... من خشية الله
جل جلاله ... [illegible] ... فقال يا رب
وما اكتب قال اكتب علمي في خلقي ... الى
ازل